

سك أول دينار ذهبي إسلامي في نهاية القرن السابع الميلادي

عوامل الصعود وظروف الأفول

أ.م.د. ياسين رسول يونس أ.د. أمين محمد سعيد محمد الإداريسي

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين - أربيل

Minting of the First Islamic Gold Dinar at the End of the Seventh Century AD

Factors of Rise and Conditions of Decline

Yasin Rasul Younis
yasin.younis@su.edu.krdAmeen M Saeed Mohammed ALedresi
ameen.alidressi@su.edu.krd

تاريخ إستلام البحث 2025 / 2 / 8 تاريخ قبول النشر 2025 / 5 / 25 تاريخ النشر 2025/10/1

المستخلص:

لقد شهدت فترة الخلافة الأموية حدثا اقتصاديا جليا، تمثل بسك أول دينار ذهبي إسلامي في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان في القرن السابع الميلادي، وقد لعب الدينار الذهبي دورا كبيرا وهاما في الإقتصاد في العالم الإسلامي واستمرت سيادته في الساحة الدولية لما يقارب من خمسة قرون، وكانت لهذا الحدث آثار سياسية وإجتماعية وإقتصادية وحضارية عميقة، تمثلت بفك التبعية للعملة الأجنبية التي كانت سائدة في حينها ، وإعلان لهوية إسلامية إقتصادية مستقلة.

من هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى إستكشاف العوامل والمتغيرات الدولية والمحلية التي مهدت وساهمت في خلق الظروف لإصدار أول دينار ذهبي إسلامي، هذا من جهة، فضلا عن استكشاف العوامل والمتغيرات الدولية والمحلية التي أدت إلى تدهوره وإنهياره في القرن الثاني عشر للميلاد من جهة أخرى. إنسجاما مع عنوان البحث فإن المنهج الأنسب لتحقيق هدفه هو إتباع الدراسة الإستكشافية الوصفية والمنهج الإستنباطي، من خلال ثلاثة محاور رئيسة وهي:

المحور الأول: الظروف والمتغيرات الدولية والمحلية التي سبقت إصدار أول دينار ذهبي إسلامي.

المحور الثاني: الظروف والمتغيرات الدولية والمحلية التي هيأت لإصدار أول دينار ذهبي إسلامي.

المحور الثالث: الظروف والمتغيرات الدولية والمحلية التي أدت إلى إنهيار قيمة الدينار الذهبي الإسلامي.

يستعرض البحث الأدبيات السابقة لبناء معرفة إقتصادية شاملة، عن طريق جمع المعلومات من الدوريات والكتب والأبحاث السابقة بغية الوصول إلى الإستنتاجات .

الكلمات المفتاحية : دينار ذهبي إسلامي، العالم الإسلامي، الإمبراطورية البيزنطية، أوروبا الجرمانية، الرأسمالية التجارية.

Abstract:

The Umayyad Caliphate witnessed a clear economic event, represented by the minting of the first Islamic gold dinar during the reign of Caliph Abdul Malik bin Marwan in the seventh century AD. The gold dinar played a major and important role in the economy of

the Islamic world and its dominance in the international arena continued for nearly five centuries. This event had profound political, social, economic, and civilizational effects, represented by the end of dependence on foreign currencies that were prevalent at the time, and the declaration of an independent Islamic economic identity.

From this standpoint, this research aims to explore the international and local factors and variables that paved the way and contributed to creating the conditions for issuing the first Islamic gold dinar, on the one hand, as well as exploring the international and local factors and variables that led to its deterioration and collapse in the twelfth century AD, on the other hand. In line with the title of the research, the most appropriate approach to achieve its goal is to follow the descriptive exploratory study and the deductive approach, through three main axes, which are:

The first axis shows the international and local circumstances and variables that preceded the first Islamic gold dinar issuance.

The second axis: The international and local circumstances and variables that paved the way for the issuance of the first Islamic gold dinar.

The third axis: The international and local circumstances and variables that led to the collapse of the value of the Islamic gold dinar.

The research reviews previous literature to build comprehensive economic knowledge, by collecting information from periodicals, books and previous research in order to reach conclusions.

Keywords: *Islamic gold dinar, Islamic world, Byzantine Empire, Germanic Europe, commercial capitalism.*

المقدمة:

يبدو من مجريات أحداث التاريخ ، أن التقدم الاقتصادي لدولة ما هو إنعكاس لتدعيم أركان هذه الدولة وإتساع نفوذها السياسي. ومن هنا يلاحظ إقتران المكانة الجيوسياسية بالمكانة الاقتصادية. إن إستقراء أحداث التاريخ وإستنتاجها يقدم دلالات كثيرة في هذا الشأن، إذ أن الإمبراطوريات الغابرة في التاريخ القديم أو التي لمسناها في التاريخ الوسيط، فضلا عن الحديث تقدم أمثلة عديدة في هذا الشأن. فالإمبراطورية الفارسية الساسانية قبل إنحلالها كان لها قوة إقتصادية نجمت عن هيمنتها السياسية والعسكرية وموقعها الجغرافي، الذي مكنها من السيطرة على ثروات تلك الدول التي إنهارت وأصبحت في أملاكها، وتحكمت في الطرق التجارية التي تصل الشرق بالغرب، وبالتالي فرضت رسوم الترانسيت، ومارست سياسة إعادة التصدير التي كسبت من جرائها ثروات طائلة. كذلك الحال في الإمبراطورية الرومانية الغربية، وبخاصة قبل سقوطها بيد القبائل الجرمانية عام (476) للميلاد، حيث إمتلك خزائن العالم القديم، مما أتاح لها الظهور على الساحة الدولية كمستودع ذهب العالم.

يعد قيام الدولة الإسلامية بإصدار أول دينار ذهبي إسلامي أواخر القرن السابع الميلادي في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان حدثاً كبيراً على الساحة الدولية، نظراً لما ترتب عليه من نتائج بالغة الأهمية، إقتصادية و إجتماعياً و سياسياً، وعلى الصعيدين المحلي والعالمي. ويمكن القول بأن هذا الإنجاز كان إيذاناً بانقلاب جذري في النظم المالية والإقتصادية التي كانت سائدة في العصور الوسطى. كما أن أهمية الحدث تتجلى بوضوح، إذا علمنا أن أي حضارة

سابقة للحضارة الإسلامية لم تستطع القيام بهذا العمل الإقتصادي، حتى الحضارة الفارسية فإنها إكتفت بإصدار العملات الفضية فقط. من هنا جاء البحث مسلطاً الضوء على الظروف التي أحاطت بإصدار أول دينار ذهبي إسلامي، والفترة التي ساد فيها، ثم عوامل إنهياره.

أهمية البحث:

يعد البحث في مجال التاريخ الإقتصادي وبخاصة فيما يتعلق بالعملات الذهبية منها ذو أهمية بالغة كونه يقدم رؤية عن فترة من تاريخ الدولة الإسلامية، التي شهدت سك أول دينار ذهبي إسلامي من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان، حيث يعد حدثاً تاريخياً كبيراً صاحب معه تحولاً إقتصادياً وسياسياً هاماً. لذا يحاول هذا البحث كشف المتغيرات الإقتصادية و الجيوسياسية التي ساهمت في قرار إصدار سك أول دينار ذهبي إسلامي، وكيف عزز هذا القرار من قوة ونفوذ الدولة الإسلامية، هذا من جانب، وكشف المتغيرات التي عملت بإتجاه معاكس نحو إنهيار هذه العملات، من جهة أخرى، مما يسهم في إستكمال الحلقات الفارغة في التاريخ الإقتصادي النقدي.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول مناقشة الظروف والمتغيرات الدولية التي مهدت لإصدار أول دينار ذهبي إسلامي، والآثار الإقتصادية الدولية التي نجمت عن إصداره، والأسباب التي أحاطت بإنهياره. من خلال إستعراض مشكلة البحث هذه يمكن صياغة الأسئلة الآتية:

- 1- ماهي الظروف والمتغيرات الدولية التي سبقت إصدار أول دينار ذهبي إسلامي؟
- 2- ماهي الظروف والمتغيرات الدولية التي هيأت لإصدار أول دينار ذهبي إسلامي؟
- 3- لماذا تعد بداية القرن الثاني عشر الميلادي نهاية عصر الدينار الذهبي الإسلامي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. الإحاطة بالظروف والمتغيرات الدولية التي سبقت إصدار أول دينار ذهبي إسلامي.
2. إستقراء الظروف والمتغيرات الدولية التي هيأت لإصدار أول دينار ذهبي إسلامي.
3. التحري عن المتغيرات الدولية والمحلية التي جعلت نهاية القرن الثاني عشر الميلادي إيذاناً بنهاية عصر الدينار الذهبي الإسلامي.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى الإفتراضات الآتية:

- 1- هناك متغيرات سياسية واقتصادية دولية ساهمت في خلق الظروف الموضوعية لسك أول دينار ذهبي إسلامي نهاية القرن السابع الميلادي، وبالأذات عام 692 ميلادية، حيث تمتع بالسيادة عالمياً. ولقد إمتد تأثير هذه المتغيرات حتى القرن الثاني عشر الميلادي.
- 2- هناك متغيرات سياسية واقتصادية دولية فضلاً عن أخرى داخلية، أدت دورها بإتجاه معاكس منذ القرن الثاني عشر الميلادي في أفول نجم الدينار الذهبي الإسلامي، وإصدار العملة الذهبية الأوربية في القرن الثالث عشر الميلادي.

الدراسات السابقة:

يعد البحث في دراسات التاريخ الإقتصادي من مجالات الدراسة التي تشهدا تراجعاً ملحوظاً في مداها، ويعود هذا إلى أمرين: الأمر الأول يتجلى في ضعف إهتمام أقسام الإقتصاد في جامعاتنا بدراسة التاريخ الإقتصادي، إذ تعامل هذه المادة بشكل هامشي عند صياغة المقررات الإقتصادية. أما الأمر الثاني فيعود إلى أن المادة العلمية لمثل هذه الدراسات تجدها في زوايا متفرقة في صفحات كتب التاريخ، وبعض الأبحاث الإقتصادية، لذا فإن الجراءة للقيام ببحث في هذا المجال أو ذاك من التاريخ الإقتصادي، يستدعي من الباحث أن يستكشف الشواهد التاريخية التي تنير له طريقه، والتي من شأنها تأكيد أو نفي فرضيته. ولعل من الدراسات السابقة التي إستفاد منها الباحثان الآتي:

1- السليمان، عبد الله، 2023، النظام الإقتصادي في أوروبا العصور الوسطى (قراءة نقدية في تاريخ النظامين: الإقطاعي والرأسمالي، الأصول والممارسة)، مجلة الإستغراب العدد 31.

يهدف البحث إلى الإحاطة بالأفكار الرئيسة التي كان لها دور في رسم الوقائع الإقتصادية في أوروبا أبان العصور الوسطى. حيث عرفت أوروبا نظامين إقتصاديين، الأول: نظام إقطاعي زراعي إمتد حتى القرن الثاني عشر، إسم بتراجع جميع مظاهر التقدم والإنتاج والإبتكار، أما الثاني: فهو نظام رأسمالي تجاري إمتد منذ القرن الثاني عشر حتى عصر النهضة، ليتطور بعدها إلى الرأسمالية الصناعية. إرتبط هذا النظام بإعادة إحياء المدن والتجارة، وتنظيم عمل النقابات. أهم ما توصل إليه البحث، أن الحروب الصليبية كانت النافذة التي إستفادت منها أوروبا للإفتتاح على العالم، إذ أدركوا مقدار تخلفهم، وحجم ما بلغه المسلمون من تقدم علمي. وبذلك كانت هذه الحروب بمثابة الطريق الذي عبرت من خلاله الكثير من كنوز الحضارة الإسلامية إلى أوروبا، مما كان عاملاً هاماً في إنحلالها من أسار النظام الإقطاعي المتخلف، والإسراع بالإفتتاح على التجارة الدولية، مما كان له دور في خلق البدايات لنشوء النظام الرأسمالي بصيغته التجارية.

2- الشمري، هناء خضير حسين، 2023، المتغيرات الإقتصادية لسواحل بلاد الشام أبان الحروب الصليبية، إطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء.

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل المتغيرات الإقتصادية في المدن الساحلية لبلاد الشام خلال الحروب الصليبية. أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة، أن الهيئات الدينية المسيحية في أوروبا قد أنحرفت عن مسارها الديني، وأصبحت غايتها الثراء بالإستحواذ على الأراضي والممتلكات. وأن القطاع الزراعي في سواحل بلاد الشام قد عانى من التدهور، وإستيلاء الصليبيين على القرى الزراعية التي كان المسلمون عماد القوة الزراعية فيها. وأن الذهب الإسلامي قد تسرب إلى أوروبا عبر المعاملات التجارية.

3- الإدريسي، أمين محمد سعيد محمد، 2012، إشكالية الفراغ في الفكر الإقتصادي وإسهام حركة الذهب في حلها أبان العهد الوسيط، مجلة زانكو، العدد 53.

يهدف البحث إلى إملاء فراغ يعتقده الباحث في الفكر الإقتصادي يفسر البدايات المبكرة لتحول أوروبا الإقطاعية إلى الرأسمالية التجارية. ولقد توصل البحث إلى أن دور العالم الإسلامي قد كان جلياً في حل إشكالية الفراغ هذه من خلال إعادة توجيه حركة الذهب عالمياً، وبالتالي إنعاش إقتصاد أوروبا الجرمانية، الذي أصابه الضمور والخمول إثر تسرب الذهب بإتجاه واحد من أوروبا إلى البلدان الخاضعة للإمبراطورية البيزنطية لقرون عدة. وبالتالي ساهم العالم

الإسلامي في خلق حركة دائرية للذهب إستفادت منها أوروبا الجرمانية كثيرا، وبخاصة إيطاليا في نشوء بدايات الرأسمالية التجارية فيها.

إن جملة الدراسات السابقة الذكر، فضلاً عن مصادر عدة في مجالات تحيط بالفترة نفسها، تشير إلى أن النهوض الإقتصادي للغرب الجرمني كان قريباً للتراجع الإقتصادي في العالم الإسلامي، وبخاصة ما يتعلق بالدينار الذهبي الإسلامي، مما حفز الباحثين للبحث عن الظروف الدولية التي أحاطت بإصدار أول دينار ذهبي إسلامي، وكيف إستطاعت الدولة الإسلامية آنذاك أن تكسر حلقة إحتكار الإمبراطورية الرومانية ولقرون عدة لإصدار العملة الذهبية، وإمتداد سيادة الدينار الذهبي الإسلامي لخمسة قرون، والكشف عن المتغيرات المحلية والدولية التي أدت إلى تراجع دوره في بداية القرن الثاني عشر الميلادي، وهي الفجوة البحثية التي لم تعالجها الدراسات السابقة.

المحور الأول: الظروف والمتغيرات الدولية التي سبقت إصدار أول دينار ذهبي.

تمتد القرون الوسطى على أغلب الدراسات خلال الفترة الزمنية المحصورة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية بيد القبائل الجرمانية عام (476) للميلاد وسقوط الإمبراطورية الرومانية الشرقية وعاصمتها القسطنطينية على يد السلطان العثماني محمد الفاتح عام (1453) للميلاد. (الحداد، 2014: 369-370)

لعل أبرز الحضارات التي شكلت هذه الفترة الزمنية التي تتأخر الألف عام : الممالك الجرمانية التي نشأت على أنقاض الإمبراطورية الرومانية الغربية، الإمبراطورية الرومانية الشرقية التي ظلت قائمة حتى العام (1453) للميلاد، لم تستمر الحضارة الفارسية الساسانية إلا أقل من قرنين بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية، حيث سقطت بيد المسلمين الفاتحين، أبان عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، هذا فضلاً عن الحضارة الإسلامية التي مثلت قبلة العالم في العلم والثقافة والأخلاق وفي العلوم والفنون، فضلاً عن القوة العسكرية التي تميزت بها.

من هنا نجد أن ما ركز عليه المفكرون الإقتصاديون الغربيون وعلى رأسهم شومبيتر في تحليلاتهم ودراساتهم يشمل ما كانت تعيشه أوروبا الجرمانية آنذاك. إذ أن هذه الفترة الطويلة كانت تفتقر إلى معلومات عنها رغم كونها حافلة بالأحداث الإقتصادية والسياسية، وبخاصة خلال الفترة المحصورة بين القرن الخامس و القرن الثالث عشر التي أسموها بمنطقة الفراغ في الفكر الإقتصادي.

إلا أن ما يسترعي الإنتباه أن هذه الحقبة التاريخية هي طويلة تمتد لألف عام، لذا فإن موازين القوى السياسية والإقتصادية لا يعقل أنها استمرت على نسق واحد بل أنها سارت في منعطفات عدة، وبغية ضغط الفترة وحصرها في إطار البحث يبدو أن مناقشة البحث وتحليل متغيراته تنحصر ما بين القرن الخامس وبداية القرن الثاني عشر الميلادي.

حيث كان إبتدائها بسقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية، أما إنتهاءها فكانت في بداية القرن الثاني عشر، والتي تمثل نهاية حقبة عصر الدينار الذهبي الإسلامي والتفوق الإقتصادي للعالم الإسلامي التي إمتدت منذ القرن الثامن، أي منذ أن أصبحت العملة التي سكها عبد الملك بن مروان عام(692) ميلادية هي العملة السائدة في المبادلات الدولية، كما شهدت نهاية الفترة تثبيت دعائم المراكز التجارية الأوروبية التي نشأت في القرن التاسع (لويس، 1961 : 12).

الشطر الأول من المدة الأولى : 476-641 ميلادية

هذه الفترة من عمر التاريخ والبالغة (600) عام، المائتان العام الأولى منها (476 - 641) للميلاد تمثل المدة المحصورة بين سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية والفتح الإسلامي للعراق وبلاد الشام ومصر، وبالتالي سقوط الامبراطورية الفارسية، وتجريد الامبراطورية الرومانية الشرقية لأهم أملاكها في المنطقة. يمكن تشخيص ثلاث قوى كان تحكم الشرق الأوسط و أوروبا الغربية خلال مدة المائتي عام هذه، وهي :

1- أوروبا التي سيطر عليها البرابرة:

شكلت الإمبراطورية الرومانية الغربية وبعاصمتها روما ثقلًا إقتصاديًا وسياسيًا كبيراً ، وقد إكتسبت موقعاً إقتصادياً هاماً بفضل ما نقل إليها من كنوز الذهب من مملكة مصر القديمة، واليونان، وبلاد فارس. إذ أن الإمبراطورية الرومانية قبل إنقسامها إلى إمبراطورية غربية وأخرى شرقية، كانت تحتل مصر، ونقلت كنوزها من الذهب إلى روما، كما أن احتلالها لبلاد اليونان كان يعني نقل كنوز اليونان التي غنمتها من الإمبراطورية الفارسية أيام الإسكندر المقدوني، هذا فضلاً عن حصولها على سبائك الذهب من الامبراطورية الفارسية بعد تحقيقها الإنتصارات في الحروب وفرض المنتصر العقوبات المالية على الخاسر، ويحصل العكس تماماً في حالة خسارتها في الحروب المستمرة بين الجانبين.

إلا أن الواقع الإقتصادي يشير إلى أن الإمبراطورية الرومانية الغربية لم تكن فيها طاقات إنتاجية زراعية وصناعية تذكر، بل كانت تعتمد في حاصلاتها الزراعية من الحبوب وخاصة (القمح والشعير) على ما يردها من مصر، (نمير، 2023: 45-46) ومن الحاصلات الأخرى والمنتجات المصنوعة على ما يردها من سوريا، فضلاً عن ما يردها عبرهما وعبر القسطنطينية من سلع آتية من الهند و سيلان.

2- الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية)

لقد كان ميزان القوة الإقتصادية المتمثلة بالقدرات الإنتاجية، وحلقة الوصل التجارية ما بين الهند وأوروبا، فضلاً عن مناجم الذهب في أراضي النوبة شمال السودان وغيرها من حظ الإمبراطورية الرومانية الشرقية. ولقد إستفادت هذه الإمبراطورية من كميات الذهب الهائلة لديها في سك العملات الذهبية التي كانت حكراً عالمياً عليها، حيث النظام النقدي الذي وضعه الإمبراطور قسطنطين وخلفاؤه والذي قام على الصلدي الذهبي (النوميسما والهيربرة) فيما بعد، إستمرت به حكومات البرابرة فيما بعد في أوروبا التي أصبحت تحت سيطرتهم بعد إنهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية عام 476 للميلاد.

وفي هذا الصدد يشير أرشيبالد لويس (1960: 13-16) أن القوة الحقيقية للإمبراطورية الرومانية الشرقية الأرثوذكسية (البيزنطية) كانت تقوم على قدراتها الإقتصادية لا على قدراتها الحربية. فقد إزدهرت الزراعة و الصناعة و التجارة، و تركز الرخاء في آسيا الصغرى (وهي المنطقة المحصورة بين البحر الأسود والبحر المتوسط ، والتي تشمل تركيا الحالية عدا القسم الشرقي منها المعروف تاريخياً بهضبة أرمينيا)، وسوريا، ومصر. وترجع رفاهية هذه المناطق إلى حيوية الزراعة وإنتعاشها، إذ أن الثروة الزراعية في مصر ظلت مضرب الأمثال منذ القدم. وبلغ الإنتاج أشده في أخريات حكم الرومان، فكانت مصر تنتج كميات وفيرة من الحبوب، كان يرسل جزء منها إلى

القسطنطينية كضريبة، وتنفق في إطعام سكان المدينة من الفقراء مجاناً. فضلاً عن الحبوب أنتجت مصر حاصلات زراعية متنوعة. وكانت سوريا تصدر النبيذ، والأخشاب، وزيت الزيتون.

ويعد تقدم الصناعة العامل الثاني في رفاهية تلك المناطق، إذ كانت مدن سوريا ومصر، وآسيا الصغرى مراكز صناعية لعالم البحر المتوسط كله. ولعل أهم الصناعات السائدة صناعة النسيج، إذ أنتجت هذه المدن أنواعاً دقيقة من الصوف، والحريز، والكتان لأغراض التصدير، فضلاً عن إنتاج ورق البردي، والزجاج، والأواني المعدنية. ويشير لويس إلى عامل آخر أسهم في القوة الاقتصادية لدول شرق البحر المتوسط، وهي تجارة إعادة التصدير، وهي التي تشتمل على إعادة تصدير الحريز والتوابل الآتية إلى هذا الإقليم من بلاد الصين والهند، وجزر الهند الشرقية (وهو مصطلح يطلق للإشارة إلى المناطق الواقعة شرق القارة الهندية، وتحديدا جنوب شرق آسيا البحري، وأجزاء من شرق آسيا. وبعبارة أدق يشير إلى الجزر الواقعة جنوب شرق آسيا، وتحديدا في الأرخبيل الأندونيسي والأرخبيل الفلبيني). وإجذب الغرب لمزاولة هذه التجارة جاليات من المشاركة للإستقرار في بلاد غالة (تمتد على مساحة فرنسا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، ومعظم سويسرا)، وإسبانيا، وإيطاليا، وشمال أفريقيا، بل وفي بريطانيا أيضا (لويس، 1960: ص 17).

ولقد بين "موريس لمبار" أن التجارة التي كان يقوم بها تجار الشرق، أو السوريون في الغرب الخاضع للبرابرة فإنها لم تكن إلا تجارة إستيراد، فكانوا يجلبون السلع الشرقية الغالية من الأقمشة والتوابل وغيرها من أدوات الترف، ويأخذون الذهب في مقابلها، في حين لا تستطيع البلاد الغربية أن تقدم للمراكز القائمة في شرق البحر المتوسط شيئا آخر غير الذهب، فليس لديها سلع غالية أو منتجات خاصة اشتهرت بها، أو كميات ضخمة من المنتجات التي يكثر إستهلاكها، فهي مجرد منجم للذهب يستغله أهل الشرق حتى ينضب. وما أن أهل القرن السابع الميلادي حتى أخذت كميات الذهب المخزون التي احتفظ بها الغرب تقل تدريجيا لإنعدام أية منتجات للتبادل تصلح لتعديل الميزان التجاري دائم العجز، وإنعدام مناجم الذهب التي يمكن أن تغذي باستمرار التيار النقدي الذي يجري إلى الشرق. وإذا إنعدم الذهب إنعدمت الإستيرادات، وتدهورت تجارة السوريين، وإنحسرت عن الغرب التجارة الكبرى، ونشأ فيها نظام ضعيف يعتمد على الفضة (لمبار، 1961: 52-53).

وعلى خلاف الغرب الذي كان يسيطر عليه البرابرة من الجرمان وغيرهم، فقد كانت الإمبراطورية الرومانية الشرقية البيزنطية تعد مملكة الذهب الحقيقية. وكانت مصادر هذا الذهب تأتي من الذهب المخزون لديها، ومن الذهب المستورد من بعض البلاد المجاورة المنتجة للذهب، ومن الذهب المسكوك الذي يدخل البلاد نتيجة الميزان التجاري الموجب لصالحها، كما تم التنويه عنه. إلا أن نفاذ مخزون الذهب من الغرب على النحو الذي تم بيانه، فضلاً عن مناجم داسيا التي فقدتها بيزنطة، ومناجم أعالي النيل" النوبة وشمال السودان " التي كانت تتعرض لغارات قطاع الطرق من البدو، وإكتناز الكنائس والأديرة، هذا عدا الجزية الباهظة التي كانت تدفع لكسرى فارس (وذلك بعد الهدنة التي أبرمها الإمبراطور جستنيان مع كسرى كي يتفرغ لإعادة توحيد الإمبراطورية الرومانية من خلال توجهه نحو إعادة احتلال وتوحيد الدول التي أنشأها البرابرة في حوض البحر المتوسط) وذلك خلال المدة (527-565) مما أثر سلباً في إنحسار التجارة البيزنطية في المحيط الهندي. إلّا أنه رغم ذلك فقد بقيت سوريا ومصر تنصدر الدول البيزنطية في كميات الذهب الذي احتفظتا به، وما جادت به كنائسهما الغنية به، والتي آلت إلى أيدي الفاتحين المسلمين فيما بعد (الإدريسي، 2012: 143).

3- الإمبراطورية الفارسية

على خلاف الإمبراطورية الرومانية البيزنطية، والغرب الأوربي الذي كان يسود فيه التعامل بالعملة الذهبية والفضية (نظام المعدن المزدوج) مع تفرد الإمبراطورية الرومانية البيزنطية بإصدار العملة الذهبية، فإن الإمبراطورية الفارسية كان يسود التعامل فيها بالدرم (ويقصد به الدرهم) الفضي (نظام المعدن الواحد) في أرجاءها، وكانت هذه المنطقة تتسع باتساع نفوذ الفرس. حيث كان التداول بالدرم الفارسي قبيل الفتح الإسلامي في بداية القرن السابع الميلادي يمتد من الهند إلى بحر قزوين، وممتد جنوباً إلى جنوب جزيرة العرب، والذي اشتق من تسميته الدرهم الإسلامي (لمبار، 1961: 57).

لقد أسهمت عوامل عديدة في تسرب كميات كبيرة من الذهب البيزنطي إلى خزائن بلاد فارس لعل أهمها: (أ) وقوع بلاد فارس على طريق الحرير والتوابل القادمين من بلاد الهند والصين، إذ يسيران طويلاً في الأراضي الفارسية قبل دخولهما الإمبراطورية البيزنطية، وما يعنيه هذا من ممارسة التجار الفرس لسياسة إعادة التصدير، والتي تدر لخزائن فارس كمية وفيرة من العملات الذهبية البيزنطية.

(ب) وردت إلى خزائن كسرى مبالغ ضخمة كجزية تدفعها الإمبراطورية البيزنطية لصالح الإمبراطورية الفارسية، وبخاصة في عهد الإمبراطور البيزنطي جستنيان (527-565). إذ أن إتجاه جستنيان لإفتتاح البلاد التي وقعت تحت سيطرة البرابرة في الغرب وشمال أفريقيا رغبة منه في استعادة وحدة الإمبراطورية الرومانية، كان يملئ عليه حماية ظهره من العدوان الفارسي بتسديد جزية سنوية إلى فارس قدرت بـ (11 ألف رطل ذهب)، وهو مايساوي (3.5طن ذهب) (لويس، 1960: ص 36).

(ج) صادرات بلاد فارس لسلعها مباشرة إلى الإمبراطورية البيزنطية، والذي يحتم تسديد أقيامها بالذهب. ولقد كانت خلاصة هذه المحاور الثلاثة تسرب الذهب من الدولة البيزنطية بعلاقة تبادلية سالبة مع الإمبراطورية الفارسية. وبالنظر لكون الإمبراطورية الفارسية لا تستخدم العملة الذهبية في تعاملاتها الداخلية، إذ كانت تستخدم الفضة، فقد كان الذهب الذي ينتقل إلى الإمبراطورية الفارسية يصهر ويحول إلى حلي ومجوهرات، ويسدد الباقي نظير إستيراداتها من الخارج. وخلاصة الأمر أن جزءاً مهماً من الذهب الذي أخذ مساره من أوروبا البرابرة إلى الإمبراطورية البيزنطية كان ينتهي به الأمر خارج دورة التداول النقدي مكتنزاً لدى الحكام والأغنياء من أفراد المجتمع خلال الشطر الأول من الفترة الأولى (476-641)، وهذا ما أدى إلى تدفق الذهب من أوروبا إلى الدولة الرومانية البيزنطية ثم إلى الإمبراطورية الفارسية. (الإدرسي، 2012: 143).

ثانياً: الظروف والمتغيرات الدولية التي هيأت لإصدار أول دينار ذهبي إسلامي.

الشطر الثاني من الفترة الأولى: (641-1100) ميلادية

يجب التحري عن حيثيات الشطر الثاني من الفترة الأولى: (641-1100) ميلادية لإكتشاف ماهية الظروف والمتغيرات الدولية التي هيأت لإصدار أول دينار ذهبي إسلامي.

ولقد نجم عن الفتوح الإسلامية التي إنطلقت في نهاية الثلث الأول من القرن السابع الميلادي خضوع الإمبراطورية الفارسية، فضلاً عن بلاد الشام ومصر وشمال أفريقيا وصولاً إلى مناجم الذهب في السودان تحت سيطرة المسلمين. إن هذه السيطرة العسكرية تولدت عنها آثاراً إقتصادية كبيرة، إذ وقعت الإمبراطورية الفارسية بما تحويه خزائنها من

كنوز الذهب الذي سبق و أن صهر بعد خروجه من محيط التداول النقدي تحت هيمنة المسلمين، هذا فضلاً عن موقعها الاستراتيجي على طريق التجارة بين الشرق والغرب.

كما أصبحت الكنوز الذهبية التي كانت متواجدة في كنانس سوريا ومصر، ومناجم الذهب في السودان، فضلاً عن ما تملكها هذه البلاد من ثروة زراعية، ومصانع تحت سيطرة المسلمين. واتسع نطاق تداول النقد والبضائع، إذ وضع المسلمون أيديهم على الذهب البيزنطي والفضة الساسانية، وسيطروا على مناجم الذهب وتجارتها مع أفريقيا والشرق (ياسين، 1991: ص 253).

وتشير المصادر التاريخية إلى أن الدولة الإسلامية كانت تتعامل بالدينار الذهبية البيزنطية والدرهم الفارسية وبعض الدراهم الفضية الحميرية حتى عصر الخليفة عبد الملك بن مروان (65 - 86 هـ / 684 - 705 م) (السامرائي، 2007: 63 - 99). لذا فقد استفاد المسلمون من هذه الكنوز الذهبية التي أصبح تحت أيديهم من الإمبراطورية الفارسية والرومانية و بالاعتماد على مناجم ذهب السودان من سك أول دينار ذهبي إسلامي في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان وذلك في عام (74 هجرية) و(692 ميلادية). (حلاق، 1988 ، ص33) ، وكان وزن الدينار العربي الإسلامي مثقالاً واحداً ، اي ما يعادل (4.25) غرام.(عبد الرزاق، 1988 : 26) وقد استفاد الخليفة في ضرب الدينار الجديد من الدينار البيزنطي مع اجراء تغييرات وتعديلات في صورة الامبراطور البيزنطي هرقل و أولاده و الصليب و الكتابات المكتوبة على وجهي الدينار (Walker, 1941,P.11- 13) ، واستمر تلك التعديلات حتى نهاية الخلافة الأموية لتصبح أوصاف الدينار على النحو الآتي: (النقشبدي، 1969: 16)

1- الوجه:

- المركز: مكتوب الله احد الله الصمد لم يلد ولم يولد.
- الطوق بسم الله ضرب هذا الدينار في سنة سبع وسبعين.
- 2- الظهر:
- لا إله إلا الله وحده لا شريك له.
- الطوق محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

وبذلك اصبح الدينار وفق طراز إسلامي خاص يحمل نصوصاً إسلامية نقشت عليه بالخط الكوفي، وبالتالي كسر إحتكار الإمبراطورية البيزنطية لإحتكار إصدار العملات الذهبية.

وقد حظي الدينار الذهبي الإسلامي الذي أصدره الخليفة عبد الملك بن مروان بمكانة عالمية واكتسب بإحترام وقبول في معظم أرجاء العالم القديم، دون منازع، منذ أوائل القرن الثامن الميلادي حتى أوائل القرن الثالث عشر الميلادي. وقد ترتب على اصدار الدينار الذهبي الإسلامي نتائج اقتصادية وسياسية بالغة الأهمية محلياً وعالمياً. بل عدّه البعض إنقلاباً جذرياً في النظم المالية والإقتصادية التي كانت سائدة في عالم العصور الوسطى. وقد حلّ الدينار الإسلامي محل الدينار البيزنطي والدرهم الفارسي في تجارة عرب الجزيرة مع الشام و بلاد فارس واليمن، وقد أسهم ذلك كله، بدوره، في خلق الثقة بالدينار الإسلامي في الأوساط المالية المحلية منها والعالمية، وأخذ الدينار الإسلامي بالانتشار التدريجي، وغدا العملة الذهبية الوحيدة في العالم الإسلامي، من حدود الصين شرقاً إلى الأندلس غرباً. (زيتون، 2001: عدد 508)

كما وتشير المصادر التاريخية أن العهد الأموي قد شهد أيضاً سك أفضل العملات الفضية والتي سميت بإسم من سكها، وهي النقود الهيبيرية، و الخالدية و اليوسفية، و جميعها سكّت من الفضة الخالصة، في حين سميت النقود التي سكّت قبلها في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي بالدرهم المكروهة، لأنها صنعت من خليط من الزئبق والبرجعة. حيث أن الزئبق هو الدرهم المزيفة التي خلط بها النحاس أو طلي بها، أما البرجعة فهي الدرهم المزيفة التي لايقبلها التجار(إبن جعفر، 1981: ص59)

كيف أثر كل هذا التحول على حركة التجارة العالمية، وعلى إنسيابية الذهب؟ يمكن تفصيل ذلك على عدة فقرات وهي كالآتي: (لمبار، 1961: ص68-72).

الفقرة الأولى: العلاقات التجارية وحركة الذهب ما بين العالم الإسلامي وبيزنطة

كانت هذه العلاقة تتسم بتوسط العالم الإسلامي بحركة التجارة ما بين بيزنطة وبلاد الهند والصين، وممارسة التجار المسلمون لسياسة إعادة التصدير، ولقد إستفاد بيت مال المسلمين من ضرائب العشور على التجارة المارة ببلاد المسلمين باتجاه بيزنطة، فضلاً عن صادرات سوريا ومصر لبيزنطة من الملابس الحريرية، والمنسوجات، والزجاج. كل هذا كان ينعكس بميزان تجاري لصالح العالم الإسلامي تجاه بيزنطة، ومن ثم تدفق الذهب كحصيلة لهذا الميزان من بيزنطة إلى العالم الإسلامي، وإلى البلاد الواقعة على المحيط الهندي وبلاد الصين(الإدريسي، 2012: 137).

الفقرة الثانية: العلاقات التجارية وحركة الذهب بين بيزنطة وأوروبا الجرمانية

إن الميزان التجاري السالب بين بيزنطة والعالم الإسلامي يثير تساؤلاً مفاده من أين كانت بيزنطة تأتي بالذهب لتسديد التزاماتها التجارية مع العالم الإسلامي وبلاد شرق المحيط الهندي؟ إن هذا التساؤل تكمن إجابته في عاملين: العامل الأول: حركة تحطيم الأيقونات من الكنائس والأديرة (726-842) ميلادية والتي هيأت كميات كبيرة من الذهب ساهمت في إعادة قوة العملة الذهبية البيزنطية. رغم أن الغرض المعلن من هذه الحركة هو تطهير المسيحية من بعض المظاهر الوثنية في الكنائس والأديرة من تماثيل وصور(إبراهيم، 1980: 5-7)، (بشرى، 2020: 56-77).

العامل الثاني: طبيعة العلاقة التجارية ما بين بيزنطة و أوروبا الجرمانية، والتي اتسمت بأنها موجبة لصالح بيزنطة. لقد كان هناك طريقان للاتصال التجاري هذا، وهما الطريق القادم من البندقية عبر البحر المتوسط إلى القسطنطينية، والطريق الثاني المنجه من القسطنطينية نحو الشمال إلى مدينة كييف الأوكرانية، ومن ثم إلى سائر أوروبا. لقد كانت السلع القادمة من أوروبا الجرمانية نحو القسطنطينية لاتعد ذات قيمة مقارنة بالسلع القادمة من الأناضول نحو أوروبا (لمبار، 1961: 58). وإذا كان الذهب يتدفق من أوروبا الجرمانية نحو بيزنطة، فمن أين يأتي أوروبا الذهب للايفاء بالتزاماتها هذه ؟ إن هذا السؤال تجيب عنه الفقرة الثالثة.

الفقرة الثالثة : طبيعة العلاقات التجارية بين أوروبا الجرمانية والعالم الإسلامي

كان التواصل ما بين أوروبا الجرمانية والعالم الإسلامي يتم عبر طريقين، الطريق الأول هو طريق الشمال الذي يبتدأ من الأسواق الكبرى في إيران و العراق و أرمينيا، متجهاً إلى بحر قزوين والأنهار الروسية، ومن ثم إلى الغرب

الجرماني. أما الطريق الثاني فهو طريق الجنوب، إذ ينطلق من المدن الرئيسية في سوريا ومصر وأفريقيا الشمالية وصقلية متجهاً إلى إيطاليا وشمال إسبانيا أو جنوب فرنسا.

لقد كان الغرب الجرمني يصدر إلى العالم الإسلامي منذ نهاية القرن الثامن وحتى القرن العاشر الميلادي الرقيق من الصقالبة والسلاف، وفراء الغابات الروسية بالدرجة الأولى، وكان التجار المسلمون يتجهون إلى بلاد البلغار بحراً لمدة شهرين أو شهراً من السفر براً للحصول على أجود أنواع الفراء (هايد، 1985، ج1، ص78)، يليها الأسلحة الإفريقية، والقصدير، ثم الأخشاب اللازمة للسفن، وبخاصة وإن دول الشرق الإسلامي ينقصها الحديد والأخشاب. أما إستيرادات الغرب الجرمني من العالم الإسلامي فإنها كانت أقل من صادراته، إذ إشتملت على المنسوجات الغالية إما من سوريا و مصر عن طريق بيزنطة أو مباشرة عبر مصانع الأندلس. المهم أن الميزان التجاري أصبح يميل لصالح الغرب الجرمني خلال هذه الفترة التاريخية.

وهكذا تدفق الذهب الإسلامي إلى أوربا بعد أن كانت البلاد نفسها التي سيطر عليها المسلمون (أي سوريا ومصر) و التي كانت تحت هيمنة الإمبراطورية البيزنطية ذات ميزان تجاري موجب لصالح تلك البلاد، أي سالب بالنسبة لأوربا. وهكذا ساهم الدينار الإسلامي المتدفق نحو الغرب بخلق نوع من الإنتعاش لإقتصاد الغرب وإمداده بإكسبير الحياة بعد أن كانت خزائن الغرب تكاد تفرغ من الذهب. وتشير الوقائع الإقتصادية للغرب الجرمني أن الدينار الذهبي الإسلامي المنتج نحو الغرب كان يتم التعامل معه بشيء من الإقتصادية نظراً لشحته فكان يستفاد منه في تسديد التزامات الغرب التجارية مع الإمبراطورية البيزنطية، وإحلال الفضة محل الذهب في التعاملات التجارية الداخلية في أوربا (لمبار، 1961: ص75).

وتشير الوقائع التاريخية إلى العثور على كميات من العملات الإسلامية في مناطق عدة من أوربا مما يشير إلى حجم التجارة بين التجار المسلمين وهذه البقاع من العالم المسيحي (العيساوي، 1991: ص 66).

المحور الثالث: الظروف والمتغيرات الدولية التي ساهمت في أفول نجم الدينار الذهبي الإسلامي

لقد كان القرن الحادي عشر الميلادي بالنسبة للغرب الأوربي حسبما يقره المؤرخون الأوربيون نقطة البداية لمدة إمتدت لثلاثة قرون تمثل مرحلة الإبداع الأوربي في تاريخ العصور الوسطى، إذ أن المؤسسات السياسية والإقتصادية والدينية التي تشكلت في القرن السادس الميلادي قد رسخت حتى غدت الأساس الذي قامت على أركانه الحضارة الأوربية في العصور الوسطى، مما حدا بهؤلاء المؤرخين إلى أن يطلقوا على تلك الفترة بالعصور الوسطى الناضجة (قاسم، 1990: 49). في حين تعد بداية القرن الثاني عشر الميلادي إيذاناً بإنتهاء عصر سيادة الدينار الذهبي الإسلامي، حيث تهيأت الظروف المؤاتية لصعود الغرب و إنحدار مجد الشرق. ولعل من أسباب ذلك خروج أوربا تدريجياً من عصر الإقطاع المظلم، وخلق الشروط الموضوعية لدخولها التدريجي إلى عصر الرأسمالية التجارية بعد ذلك خلال المدة المنحصرة بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين. في حين كانت بداية القرن الثاني عشر الميلادي قد أسفرت عن إنتهاء عصر هيمنة الدينار الذهبي الإسلامي بنشوء المدن التجارية في النطاق الشمالي لأوربا عند بحر البلطيق حيث بدأت مدن كباريس وميونخ، أراس، ليل، وبروستل بالظهور، وعلى سواحل البحر المتوسط، حيث بدت للعيان مدن كالبندقية وجنوة.

ولقد ساهمت الحروب الصليبية بإعطاء دعم كبير و إمتيازات لهذه المدن على حساب المدن التجارية الإسلامية في الشرق الإسلامي. كما أن هذا التحول نحو الرأسمالية التجارية وإزدياد تدفق الذهب الإسلامي نحو أوربا وبخاصة في

القرن الحادي عشر الميلادي وما تلاه قد هيا القاعدة المادية لبدائيات عودة أوروبا نحو إستلهاهم النموذجين الروماني والإسلامي لإصدار عملة ذهبية، ذلك أن إستخدام مامتاح من عملات فضية لا يستقيم والحاجات المتنامية للتجارة الخارجية إلى عملات ذهبية تسهل التبادل التجاري واسع النطاق.

وقد تحقق هذا في عهد الإمبراطور فريدريك الثاني (1194-1250) إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة (ملك صقلية) من عائلة هوهنشتاوفن الألمانية، والذي تولى الحكم للمدة (1215-1250) ميلادية، وكان معجبا بالحضارة الإسلامية بعد إطلاعه القريب على هذه الحضارة سيما وأنه قاد الحملة الصليبية السادسة (1228-1229)، وقد أصبحت صقلية في عهده مركزا لنقل الحضارة الإسلامية إلى أوروبا، سيما وأن جزيرة صقلية كانت حتى عام (1047) ميلادية تابعة للدولة العباسية، وبعد رحيل الدولة العباسية بقي فيها العديد من العلماء والتجار كانوا محط إهتمام فردريك الثاني، ومن أهم منجزاته قيامه بصك أولى العملات الذهبية في إيطاليا، فكانت الأولى من نوعها في أوروبا الغربية، وسميت هذه العملة أوغسطالس مقلدا بها نقد الإمبراطور الروماني أغسطس وتعبيرا عن مكانته (السليمان، 2023: ص 113). إن وصول كميات كبيرة من الذهب والفضة من بلاد المسلمين إلى أوروبا وبخاصة المدن التجارية الإيطالية بحكم قربها من بلاد المسلمين قد أدى إلى حصول الثراء على نحو ملفت للنظر في هذه المدن التجارية أعيد إستثماره في الصناعة والتجارة (هيل، 2008: ص 221-224).

إن ما يؤخذ على شومبيتر إعتباره فترة القرون الوسطى منطقة فراغ كبير في الفكر الإقتصادي ، وهذا القول إنما يجسد نزعة عنصرية منعتة عن الإعتراف بفضل العالم الإسلامي على الإقتصاد ، ولعل مايكفر له ما أغفله قوله: أنه لم يكن لعصر النهضة الأوروبية أن يظهر ويعم أوروبا بضياءه لولا الدور الظاهر للعيان للمسلمين، حيث بدا دورهم أول الأمر كناقلين للإرث الفكري الأفرقي، ثم أصبحوا بعد ذلك مصدر الإشعاع الفكري لأوروبا (Schumpeter, 1954: 84).

وفي العصر الذي يبدو فيه نهضة أوروبا من كبوتها الطويلة بقيامها بصك العملات الذهبية نرى تراجع الحال في العالم الإسلامي. حيث شيوع ظاهرة زيف النقود الإسلامية. وفي هذا المقام يرى ضيف الله بن يحيى الزهراني في كتابه زيف النقود الإسلامية أن أسبابا عديدة متداخلة أدت إلى فساد العملة وإتاحة المجال لغشها وتزييفها، والتلاعب في عيارها و أوزانها في مراحل عديدة من التاريخ الإسلامي، منها قلة المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، وكذلك النحاس الذي أصبح عملة رسمية في العصر المملوكي. ويشير إلى أن إنخفاض إستغلال مناجم الذهب بمصر في أواخر العصر الفاطمي كان له أثر كبير في تدهور صناعة السكة، إذ نفذ تعدين الذهب من الصحراء الشرقية لمصر، ومن المناطق القريبة الأخرى داخل نطاق إشراف الحكومة، ومن جوانب الضعف في هذا المجال المهم تخلي الدولة عن الإشراف المباشر على تلك المناجم إذ أوكل هذا الأمر للوزراء، وهذا النضوب لمعدن الذهب ألجأ المعدنين إلى الأماكن النائية قليلة الأمن، هذا فضلا عن تسرب الذهب بكميات كبيرة إلى الغرب عن طريق المدن الشامية، ومن ثم جزيرة صقلية والمدن الإيطالية كالبندقية وجنوة وغيرها (الزهراني، 1993، ص 98-124).

ويمكن البناء على هذه المعطيات والشواهد للتقرير بأن غروب العصر الفاطمي قد تزامن مع دخول حقبة الإنهيارات المتوالية لقوة الدينار الذهبي الإسلامي وإشتدت علله بعد اللجوء إلى تزييفه، ذلك أن الدينار الذهبي في العصر الفاطمي وقبل إنهيار الدولة الفاطمية كان يتمتع بدرجة نقاوة عالية بلغت 90 بالمائة من محتواه . ولم يكن الصليبيون حينها قد ألفوا النقود الذهبية لسيادة التعامل بالفضة في بلدانهم، وكان الدينار الذهبي للدولة الفاطمية أكثر تفضيلا من

دينار نوميسما البيزنطي الذي كان سائدا أيضا في تلك الحقبة من الزمان (الشمري، 2023: ص 168). ويبدو أن الغش في عهد الدولة الفاطمية قد تركز في الدراهم الفضية في عهد الحاكم بأمر الله كان سعر الدينار الذهبي الواحد 34 درهم في حين أن السعر الرسمي (10 درهم). وفي عهد صلاح الدين الأيوبي (1138-1193) لم تكن كمية الذهب كافية لضرب الدنانير بسبب العمليات الحربية، لذا كانت العملة الرئيسية هي الفضة، ولم تكن خالصة بل كانت نسبة النحاس واضحة فيها (عبود، 2006: 31).

ويشير أحد العلماء المهتمين بالتاريخ المالي أن مسائل المال تعد من الأسباب الأبرز وراء الأحداث التاريخية، ويعلل أحد الأسباب المهمة للحملات الصليبية على العالم الإسلامي بالحاجة إلى الذهب والفضة (Ferguson, Niall, 2009, P.25)، (سميث، 2009: ص 21)، ويؤكد الغرض الإقتصادي للحروب الصليبية أنه وبعد إنتصار السلطان صلاح الدين الأيوبي في معركة حطين وإسترجاعه لأغلب المدن على ساحل البحر المتوسط، و رغبة الكثير من جنود الإفرنج العودة إلى ديارهم، رفض التجار البنادقة إعادتهم بسفنهم إلا بعد أن إستوفوا منهم الإيجور الباهظة (الشمري، 2023: ص 88).

ومن الجدير بالذكر أن تجار جزيرة صقلية والجزر الإيطالية الأخرى التي كانت تتعامل مع التجار المسلمين عبر موانئ السواحل الشامية، قد حصلوا على إمتيازات من ملوك الصليبيين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، كعربون وفاء لهم لمساهماتهم السخية في دعم الحروب الصليبية إذ حلوا محل التجار المسلمين في المدن الساحلية، ومن خلال عملهم التجاري مع صقلية و المدن الإيطالية تسربت النقود الذهبية إلى إيطاليا و أوروبا. وبفضل الإمتيازات التي تمكنت الحصول عليها الممالك الصليبية التي ساندت هذه الغزوات وهيات لها الأساطيل والأموال اللازمة، غدت جالياتها كيانات تتمتع بالإستقلال إداريا وقضائيا وماليا، وهكذا أضحت المدن الساحلية لأن تكون بمثابة أسواق عالمية تتوافر فيها سلع الشرق والغرب. إذ قام التجار في هذه المدن بنقل منتجات الشام ومصر، مثل: البرتقال و التين و اللوز و الأعشاب الطبية و البلسم و زيت الزيتون و السكر، وكذلك الأقمشة الحريرية و القطنية و الكتانية و السجاد و الأواني الخزفية و الزجاجية إلى أسواق الغرب، كما حملوا سلع الشرق الأقصى التي كانت تصل إلى مدن الساحل الشامي على أيدي تجار مسلمين ومسيحيين، مثل: الحرير الصيني والتوابل الهندية بأنواعها والأحجار الكريمة. وجلبت السفن الإيطالية معها من الغرب إلى أسواق الشام و مصر الأخشاب والحديد والرقيق. وكانت البابوية قد حضرت تزويد العرب المسلمين بهذه المواد لأنها تعزز من قدرات جيشهم الذي هو في حرب مع الصليبيين، فمن الأخشاب والحديد تصنع السفن والأسلحة، ومن الرقيق تتشكل معظم فرق هذا الجيش، ولكن قرارات البابوية لم تجد في معظم الأحيان أذناً صاغية (زيتون، 2016: عدد 693).

إن هذه الهيمنة للتجار الصليبيين لسواحل بلاد الشام وإزدهار التجارة بين الشرق الأقصى و بلاد الشام و المدن الإيطالية و الأوروبية الأخرى دعت بعض المفكرين ينزعهم (بيرن) إلى القول بأن الفتوحات الإسلامية قد أدت إلى إغلاق الطرق التجارية التي تصل أوروبا بالعالم الإسلامي، و أن الحروب الصليبية هي التي أعادت فتح هذه الطرق، وهو الرأي الذي إعتده العلامة إبراهيم كبه (كبه، 2005، ص 227) دون التدقيق في الأدلة التي تمت الإشارة إليها و التي بينت أن آفاق حركة الذهب من العالم الإسلامي إلى أوروبا الجرمانية كان سابقا لتاريخ الحروب الصليبية بقرون وأن ماحققته الحروب الصليبية يتمثل بتلك الهيمنة التجارية لتجار المدن التجارية كصقلية والبندقية وجنوة على سواحل بلاد الشام و بالتالي التحكم بالتجارة بين الشرق والغرب، و تحصيل العوائد من تجارة إعادة التصدير،

و كانت بهذا إستنزافا حقيقيا لموارد الشرق الإسلامي و تسربا للذهب إلى أوروبا ساهم بخلق القاعدة المادية لسك العملات الذهبية.

يمكن أن نخلص مما تم ذكره أن من مغانم الحروب الصليبية لأوروبا التأسيس للذهب اللازم لإصدار العملات الذهبية، في حين ساهمت هذه الحروب فضلا عن ظروف شحة الذهب في مناطق إنتاج الذهب في خلق الظروف التي أدت إلى الغش والتلاعب في العملات الصادرة في العالم الإسلامي، وبالتالي فقدانها الريادة، والصورة المشرقة التي تمتعت بها لقرون عدة.

الاستنتاجات والتوصيات:

مما سبق نخلص إلى:

1- لعب الدينار الإسلامي دوراً مهماً في نقل الثقافات والأفكار بين الشعوب، وذلك من خلال ما كان يحمله من نقوش وعبارات ومضامين روحية وتاريخية، وأصبحت نافذة أطلت من خلالها شعوب العالم القديم على المجتمع العربي الإسلامي وحضارته.

2- إنقلب الواقع النقدي الذي عرفه العالم القديم والمتمثل بالإمبراطوريتين الفارسية والرومانية رأساً على عقب عند ظهور الإسلام، فقد حلّ الدينار الإسلامي محل العملة البيزنطية والفارسية، كعملة دولية، واتسع إنتشار الدينار في كل البلاد التي وصل إليها (الصولدي) البيزنطي، وبسط الدينار الإسلامي سيادته وسيطرته على معظم بلدان العالم القديم. كما أن عملة الدرهم الفضي الفارسي فقدت شهرتها وخرجت نهائياً من المسرح الإقتصادي ليحل محلها الدرهم الفضي الإسلامي.

3- إنطباق فرضية البحث الأولى القائمة على أن عوامل إتساع النفوذ والقوة في المجال الجيوسياسي كان لها الدور الملحوظ في القوة الإقتصادية، حيث أن هيمنة الدولة الإسلامية على أملاك الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية، بما تمثله من مناجم الذهب والفضة، وإنتاج صناعي وزراعي، فضلا عن الموقع الجغرافي المتوسط بين الشرق والغرب، والذي كان وسيلة هامة لثراء هذه المنطقة بفضل تجارة إعادة التصدير، فتدفق الذهب بكثافة إلى خزانة الدولة، وشكل بذلك المادة الخام لإصدار أول دينار ذهبي إسلامي في عهد عبد الملك بن مروان.

4- إنطباق فرضية البحث الثانية القائمة على أن العوامل الجيوسياسية أدت دورها ثانية ولكن بشكل إيجابي هذه المرة لأوروبا وسلبى للدولة الإسلامية. ولعل أبرز معالم إنحسار المجال الجيوسياسي للدولة الإسلامية هو التراجع الكبير لهيمنة الدولة العباسية، والإنقسام الواضح لمناطق النفوذ بين الدولتين العباسية والدولة الفاطمية، وقيام مدن تجارية أوربية في البحر المتوسط كصقلية وجنوة والبندقية إغتنت من خلال التجارة مع بلاد الشام ومصر، ثم شكلت عامل دعم عسكري للحملات الصليبية التي حققت المصالح الإقتصادية لهذه المدن التجارية، بل ومدت مجالها التجاري إلى سواحل بلاد الشام، حيث أقامت مراكزها التجارية، و أزاحت الهيمنة التجارية للمسلمين عنها، وحصلت على عوائد عمليات إعادة التصدير. ويبدو أن الحروب الصليبية قد أثقلت كاهل الدول الإسلامية وبخاصة الدولة الأيوبية التي خاضت غمار حروب طاحنة مع الصليبيين حتى أصبحت كمية الذهب غير كافية لضرب الدنانير.

5- إن جملة هذه العوامل قد أدت إلى تسرب الدنانير الذهبية الإسلامية إلى المدن التجارية الأوروبية، حيث شكلت المادة الخام لإصدار العملة الذهبية الأوروبية في عهد الإمبراطور فريدريك الثاني. لقد ساهمت العوامل الداخلية المتمثلة بإنخفاض الطاقة الإنتاجية لمكامن الذهب فضلا عن العوامل الجيوسياسية بتدهور المحتوى الذهبي للدنانير الإسلامية، وبالتالي خروجها عن ساحة الهيمنة الدولية.

التوصيات:

إن ما تم إستعراضه في متن البحث ونتائجه يلهمنا القول بأن قوة العملة مظهر إقتصادي لعناوين ونتائج إقتصادية وجيو سياسية عديدة. وأن العالم الإسلامي اليوم الذي تتراعى أطرافه من جاكارتا حتى طنجه يشتمل عناصر القوة الإقتصادية والجيوسياسية، لكنه يفتقر إلى التنسيق والتكامل الإقتصادي الذي هو شرط ضروري لإصدار دينار إسلامي يحد من الآثار السلبية لإرتباط عملات دول العالم الإسلامي بالعملات الدولية. غير أن هذا الشرط لا يكتمل دون إرادة سياسية تذلل تنافر الميول وتعدد الآراء وتباين المصالح.

المصادر:

- إبراهيم، مار غريغوريوس يوحنا، 1980، ألسريان وحرب الأيقونات، مطرانية ألسريان الأرثوذكس، حلب، الجمهورية العربية السورية.
- ابن جعفر، قدامة، 1981، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق الدكتور محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، بغداد.
- الإدريسي، أمين محمد سعيد محمد، 2012، إشكالية الفراغ في الفكر الإقتصادي وإسهام حركة الذهب والفقہ الإسلامي في حلها أبان العصر الوسيط، مجلة زانكو، العدد 53.
- بشرى، الأغسطس كيرلس، 2020، حرب الأيقونات والمجمع المسكوني السابع، غير مشار إلى دار النشر ومدينة النشر.
- الحداد، محمد محمد ناصر، (2014)، مصطلح العصور الوسطى "ظهوره ودلالاته في اوربا وانتقاله إلى الكتابة التاريخية العربية مع ترجمة لبحث العصور الوسطى" للمؤرخ الفرنسي آلان بورو، مجلة جامعة الناصر، العدد (4).
- حلاق، حسان، 1988، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- الزهراني، ضيف الله بن يحيى، 1993، زيف النقود الإسلامية من صدر الإسلام حتى نهاية العصر المملوكي، ط1، غير مشار إلى دار ومدينة النشر.
- زيتون، عادل، 2001، عندما كان الدينار الإسلامي عملة عالمية مزدهرة، مجلة العربي، العدد 508.
- زيتون، عادل، 2016، مكانة الإقتصاد في الحركة الصليبية، مجلة العربي، العدد 693.
- السامرائي، عبد الجبار محسن، 2007، حركة التعريب في عصر الخليفة عبد الملك بن مروان، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، المجلد 3، العدد 8 : 63-99
- السليمان، عبد الله، 2023، النظام الإقتصادي في أوربا العصور الوسطى، مجلة الإستغراب، العدد 31.
- سميث، جوناثان رايلي، 2009، تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ترجمة قاسم عبده قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- الشمري، هناء خضير حسين، 2023، المتغيرات الإقتصادية لسواحل بلاد الشام أبان الحروب الصليبية، إطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة كربلاء. ()
- عبد الرزاق، ناهض، 1988، المسكوكات وكتابة التاريخ، سلسلة الموسوعة التاريخية الميسرة، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد
- عبود، سالم محمد، 2006، تزييف العملات عبر التاريخ، دار الأيام للطباعة والنشر، بغداد.
- عيساوي، شارل، 1991، تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- قاسم، عبده، 1990، ماهية الحروب الصليبية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، رقم السلسلة 149.
- كبة، إبراهيم، 2005، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ط2، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- لمبار، مورييس، 1961، الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية/ الذهب الإسلامي من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ترجمة توفيق أسكندر، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة.
- لويس، أرشيبالد، 1961، القوى البحرية و التجارية في حوض البحر المتوسط 500-1100، دار النهضة المصرية، القاهرة.
- النقشبندی، السيد ناصر محمود، 1969، الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد.
- نمير، عقيل، 2023، الاحتلال الروماني لمصر والمغرب العربي القديم وتداعياته، مجلة الاستغراب، المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية، العدد (32)، 37-54.
- هايد، ف، 1985، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ج1، ترجمة أحمد محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- هيل، جين، 2008، الجذور العربية للرأسمالية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- ياسين، نجمان، 1991، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- Ferguson, Niall, 2009, The Ascent of Money, The Penguin Press, U.K.
- Schumpeter, Joseph, History of Economic Analysis, Oxford University Press, U.K, 1954.
- Walker, John, Catalogue of The Arab Sassanian Coins (London –1941), Vol. I. P. 11-13